E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1999/6/Add.10
19 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة
الدورة السابعة
١٩-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

إضافة

إدارة الموارد الساحلية والبحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية*

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-٢	٢
ثانيا -	المشكلات التي تواجهها المناطق البحرية والساحلية	٣	٢
ثالثا -	التقدم المحرز في الإدارة المستدامة للموارد الساحلية والبحرية	٤-١٠	٤
رابعا -	القيود	١١	٦
خامسا -	أولويات الإجراءات في المستقبل	١٢-١٣	٨
	ألف - الصعيدان الإقليمي والمحلي	١٢	٨
	باء - الصعيد الدولي	١٣	٩

* تولى إعداد هذا التقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفقا للترتيبات التي وافقت عليها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة. وهو استكمال للوثيقة E/CN.17/1996/20/Add.7 وجاء نتيجة لمشاورات وتبادل للمعلومات بين وكالات الأمم المتحدة، والوكالات الحكومية المهتمة بالأمر، ومجموعة أخرى في المؤسسات والأفراد.

أولا - مقدمة

١ - تؤدي المناطق الساحلية للدول الجزرية الصغيرة النامية دورا هاما للغاية في تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية. فمعظم الأنشطة تتم في المناطق الساحلية، إما بسبب الحجم الصغير للغاية للجزر مما يجعلها كيانا ساحليا، أو لأن المناطق المرتفعة للجزر الأكبر حجما هي مناطق شديدة الانحدار مما يفرض على سكانها الإقامة في المناطق الساحلية المعتدلة الانحدار.

٢ - والصناعتان الهامتان في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية هما السياحة ومصائد الأسماك، واللتان تعتمدان إلى درجة كبيرة على الموارد الساحلية والبحرية. وتعتمد معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية على السياحة التي تسهم مساهمة كبيرة في ناتجها المحلي الإجمالي، والعمالة، وحصيلتها من الصرف الأجنبي. وهي صناعة سريعة النمو بدأت تتجاوز الصناعات التقليدية (مثل صناعة السكر) كمصدر للإيرادات. ومع ذلك، فإن صناعة السياحة سريعة التأثر بتدهور البيئة الهشة التي تعتمد عليها. وخلافا للمساحات اليابسة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، تكون المناطق البحرية الواقعة تحت ولايتها القضائية شاسعة للغاية بوجه عام. وتعتبر المحيطات مصدرا للثروة والتغذية. وفي الوقت الحاضر، تهتم معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه الخصوص باستغلال مواردها لمصائد الأسماك، التي تسهم في الدخل واحتياجاتها من البروتينات. ولئن كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه بصورة عامة قيودا في تنمية مواردها الساحلية والبحرية تماثل القيود التي تواجهها مناطق الإقليم القاري، فإنها تواجه أيضا قيودا إضافية أهمها صغر حجم مناطقها اليابسة ومحدودية مواردها الطبيعية والبشرية مما يحد من خياراتها للتنمية.

ثانيا - المشكلات التي تواجهها المناطق البحرية والساحلية

٣ - إن المشكلات التي تُواجه في إدارة الموارد الساحلية والبحرية هي نفسها بالنسبة لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية - لكنها تختلف بالدرجة الأولى من حيث الحجم وحده. ويواجه عدد قليل من الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي الغالب الأكبر حجما منها، مشكلات أكثر بكثير بسبب العدد الأكبر لأنشطتها الإنمائية التي تشمل الزراعة، والصناعة، والتعدين. وفيما يلي المشكلات التي تشترك في مواجهتها جميع الجزر:

(أ) تحات الشواطئ - إن أهم سبب لتحات الشواطئ هو استخراج الرمال والمرجان وهما مادتان عرضهما محدود لكن الطلب عليهما كبير للغاية لأغراض البناء؛ وقد وضعت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية أنظمة لمراقبة هذا النشاط، لم تكن نافذة دائما؛ إذ أن المجال الضعيف التنظيم لنقل الرمال وإزالة النباتات من المناطق الواقعة على الشواطئ يمكن أن يؤدي إلى التحات وإلى مخاطر كبيرة لوقوع أضرار بسبب العواصف؛ كما تكون تكاليف بناء الحواجز المصطنعة المستخدمة للحد من تحات الشواطئ باهظة وتكون الحواجز السيئة البناء غير فعالة؛

(ب) فقدان خطوط الشواطئ - تساعد خطوط الشواطئ وموائل الأحياء البحرية في حماية خطوط الشواطئ من التحات والفيضانات. ومعظم الفنادق الساحلية والبنى الأساسية السياحية القائمة على

المياه في البلدان الجزرية النامية الصغيرة هي هياكل تم بناؤها على الساحل أو في الماء؛ وتتضمن هذه البنى الأساسية أرصفة الموانئ، وأحواض رسو السفن أو إصلاحها. ومحطات السفن، والشواطئ الرملية الاصطناعية، التي قد تؤدي إلى فقدان خطوط الشواطئ: ونظرا للتوازن الدينامي بين جميع المناطق القريبة من الشواطئ ومناطق الشواطئ، فإن حدوث تغير في أحد المعايير من شأنه أن يؤثر على خصائص الموقع وبالتالي على قدرته على البقاء؛

(ج) تدهور الموئل - تشهد الموائل من الشعاب المرجانية وأشجار المنغروف، تدهور متزايد بسبب الأنماط في التنمية غير المستدامة؛ فالاستخدام السيء للأرض يؤدي إلى التغرين؛ ويسهم النقل المادي للشعاب المرجانية ومصارف النفايات الصناعية والزراعية ونفايات المجارير في تدهور الموائل؛

(د) تلوث الموارد البحرية والساحلية - يعتبر تلوث المناطق البحرية والساحلية من مصادر تلوث برية مسألة هامة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ويعود التلوث إلى حد كبير إلى مياه المجارير المحلية، ومصارف النفايات الصناعية والصرف الزراعي؛ وفي بضع جزر تمثل الأكبر حجما منها (مثل جامايكا وبعض بلدان ميلانيزيا)، يشكل التلوث بسبب نفايات التعدين مصدر قلق أيضا؛

(هـ) الاستخدام المستدام للمنطقة الاقتصادية الخالصة - وسع قانون الأمم المتحدة للبحار لغاية نطاق المنطقة الاقتصادية الخالصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي بعض الحالات، بلغ حجم المنطقة الاقتصادية الخالصة لبعض الجزر الصغيرة ضعف مساحتها مئات المرات مما جعلها تصبح موردا هاما محتملا؛ ومع ذلك، فإن هذه الدول لا تملك في معظم الأحيان الموارد البشرية والقدرة التكنولوجية لاستغلال هذه الموارد بالكامل وبصورة مستدامة؛

(و) توسيع نطاق حدود المناطق الاقتصادية الخالصة - وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يجوز زيادة توسيع نطاق حدود المناطق الاقتصادية الخالصة القائمة على أساس عنصر التطور الطبيعي؛ ويتسم هذا بالأهمية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تملك موارد محدودة من الأرض والتي تتطلع إلى المناطق الاقتصادية الخالصة بوصفها موردا إضافيا؛ إلا أن هذه الدول لا تملك في معظم الأحيان القدرة على ترسيم حدود قاع البحار في مناطق ربما يكون بالإمكان إجراء مثل ذلك التوسيع للحدود؛

(ز) إدارة مصائد الأسماك - بالرغم من أن معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية تملك سياسات لمصائد الأسماك ونوعا من أنواع الأطر المؤسسية لذلك، فإنها غير قادرة في معظم الأحيان على إدارة مصائدها للأسماك بصورة مستدامة: ويعود ذلك إلى عدم امتلاكها لمعلومات بشأن حجم الأرصدة السمكية وحركة الأسماك داخل المناطق الاقتصادية الخالصة. وفضلا عن ذلك، فهي لا تملك القدرة على رصد المناطق الاقتصادية الخالصة وبالتالي لا تكون قادرة على التصدي بصورة فعالة لمشكلة صيد الأسماك غير المشروع بواسطة الشركات الأجنبية.

ثالثا - التقـــدم المحـرز فـــي الإدارة المســـتدامة للموارد الساحلية والبحرية

٤ - مرت الآن خمس سنوات تقريبا على اعتماد برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[1]. وخلال هذه الفترة، أحرزت الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المناطق قدرا من التقدم نحو استدامة الموارد الساحلية والبحرية. ومن الأمور الملحوظة على وجه الخصوص في هذا الصدد هو اعتماد خطط عمل إقليمية تعكس أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية وقدراتها واحتياجاتها من الموارد. وحظيت خطط العمل التي تقدم إطارا لتنفيذ برنامج العمل في المناطق الساحلية والبحرية بأولوية عليا في جميع المناطق.

٥ - وازداد الوعي بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بدوره أيضا. وتزايد عدد البلدان التي اعتمدت مفهوم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. واستُنبطت مبادئ توجيهية ونُفذت مشاريع رائدة في جميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكان ذلك في معظم الحالات بفضل المساعدة التي قدمتها الجهات المانحة. وتقدم الاستراتيجيات الوطنية لإدارة البيئة إطارا لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. فمثلا، قامت الرأس الأخضر وفيجي وكيريباتي وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية بوضع خطط دخلت مراحل مختلفة من التنفيذ. وأنشأت بعض البلدان مؤسسات خاصة لإدارة المناطق الساحلية. ومثال ذلك الوحدة المعنية بحفظ البيئة الساحلية في بربادوس التي أصدرت مشروع قانون لإدارة المناطق الساحلية. وتعتبر عمليات إجراء مسح الموارد وإعداد الخرائط وعمليات تقييم الأخطار من ضمن الأنشطة الأخرى التي تم الاضطلاع بها في إطار الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

٦ - وعلى الصعيد الإقليمي، تتضمن الأنشطة الجاري تنفيذها والمؤدية إلى الإدارة المستدامة للموارد الساحلية والبحرية تدريب الموظفين، واقتناء المعدات والمرافق، وإنتاج بيانات لتقييم المخزون وغيرها من سبل وضع قوائم الموارد، ورفع مستوى مهارات إدارة المتنزهات البحرية، ودراسات بشأن التلوث، وتبادل المعلومات والخبرات داخل الأقاليم وخارجها، ووضع خطط للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية باستخدام المبادئ التوجيهية الإقليمية. وخير مثال على هذا النشاط الأخير هو المبادئ التوجيهية للتخطيط والإدارة المتكاملين للمناطق الساحلية والبحرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، التي أعدها برنامج البيئة في منطقة البحر الكاريبي ومؤسسة الموارد الجزرية.

٧ - وفي مجال إدارة مصائد الأسماك، تملك جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية مؤسسات مسؤولة عن مصائد الأسماك. وقد اعتمدت معظم البلدان الواقعة جنوب المحيط الهادئ سياسات بشأن الاستغلال المستدام لمصائد الأسماك. وباستطاعة الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال التعاون الإقليمي، أن تتفاوض بصورة جماعية مع شركات أجنبية بشأن اتفاقات مصائد الأسماك. ولهذا الغرض، قدمت وكالة مصائد الأسماك لندوة منطقة جنوب المحيط الهادئ الدعم التقني إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية للتفاوض بشأن معاهدة سمك التونة في جنوب المحيط الهادئ مع الولايات المتحدة الأمريكية. وشرعت الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في المحيط الهندي في تنفيذ مشروع متكامل لمصائد الأسماك، يركز على البحث، وتقييم المخزون، والرصد، والمراقبة، والإشراف، وحفظ الأنواع، والتدريب. وتقوم لجنة المحيط الهندي بوضع

خطة للطوارئ في حالة الانسكاب النفطي كجزء من جهودها المبذولة للتحكم في التلوث البحري الناجم عن الأنشطة البحرية.

٨ - واعتمدت جميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية استراتيجية للمبادرة الدولية للأرصفة المرجانية. وتملك معظمها شبكات لرصد سلامة الشعاب المرجانية. وقد وضعت لجنة المحيط الهندي والبرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ مبادئ توجيهية لرصد الشعاب المرجانية، ويتم الآن إجراء دراسات لعمليات التبييض الجارية للشعاب المرجانية من قِبل عدد من البلدان ومنها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩ - واضطلعت المنظمات الإقليمية بدور هام في جمع المعلومات وتبادلها. وأصبحت مطبوعات عديدة عن الموضوعات المتنوعة للإدارة الساحلية والبحرية متوفرة. وساهمت تلك المطبوعات التي ساعدت على نشرها المواد الإعلامية العامة مثل الملصقات والمواد السمعية - البصرية والكتيبات والكراسات، في زيادة الوعي. وأنشئ العديد من الشبكات ومراكز تبادل المعلومات في جميع أنحاء منطقة جنوب المحيط الهادئ. ويشمل ذلك مركز المعلومات البيئية والموارد الطبيعية للمحيط الهادئ الذي تم إنشاؤه لمساعدة البلدان في جمع المعلومات البيئية المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية وتقييمها والإبلاغ عنها.

١٠ - كما بذلت المؤسسات الإقليمية والدولية جهودا تدريبية رسمية وغير رسمية لتحسين قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ الإدارة المستدامة للموارد الساحلية والبحرية. ومن خلال المنظمات الإقليمية، تمكن العديد من تلك الدول من حشد موارد مالية. وخير مثال على ذلك هو مشروع جنوب المحيط الهادئ، الذي وفر ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. كما أدت وكالات أخرى (مثل لجنة المحيط الهندي ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي) دورا مساعدا في حشد الموارد المالية والتقنية من منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والاتحاد الأوروبي وهيئة التنمية الدولية للولايات المتحدة.

مبادرة رئيسية

وضع وتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ

حصلت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة جنوب المحيط الهادئ على تمويل من مرفق البيئة العالمية لإعداد برنامج العمل الاستراتيجي. ويتمثل هدف مشروع مرفق البيئة العالمية في الأجل الطويل في صون وإدارة الموارد الساحلية وموارد المحيطات في منطقة جنوب المحيط الهادئ بصورة مستدامة. واستعين في إعداد برنامج العمل الاستراتيجي بفرق العمل الوطنية التي قامت بتنسيق أعمالها فرقة العمل الإقليمية. وكانت البلدان أو المناطق المشاركة فيه هي بابوا غينيا الجديدة، وتوغو، وتوفالو، وجزر سليمان، وجزر كوك، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وكيريباتي، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناورو، ونيوي.

وقامت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة جنوب المحيط الهادئ بتأمين مبالغ أخرى من الأموال وصلت إلى قرابة ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي، ساهم فيها مرفق البيئة العالمية بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتستهدف أنشطة المشروع تشجيع النهج الشاملة والمشتركة بين القطاعات والقائمة على النظم الايكولوجية لمنع و/أو تخفيف حدة الأخطار القائمة والمحتملة بالنسبة للمياه الدولية. ويتمثل العنصران المترابطان لبرنامج العمل الاستراتيجي في الإدارة المتكاملة للسواحل ومستجمعات الأمطار وإدارة مصائد الأسماك الساحلية.

رابعا - القيود

١١ - ما برحت الوكالات المنفذة وحكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه عددا من القيود عند تنفيذ التنمية المستدامة للموارد الساحلية والبحرية. وفيما يلي القيود الشائعة:

(أ) عدم وجود تنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بآليات الإنجاز - يبدو أن التنسيق غير كاف بين الوكالات المنفذة العاملة في هذا المجال ذي الأولوية؛ إذ أن انعدام التنسيق بين النـُهج يؤدي إلى ازدواجية الأنشطة ويزيد العبء على قدرات الحكومات التي تعاني بالفعل من عدم كفاية مستويات الموارد البشرية والمالية والمؤسسية؛

(ب) عدم كفاية التنسيق على الصعيد الوطني - رغم أن معظم البلدان الجزرية الصغيرة النامية اعتمدت من حيث المبدأ مفهوم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، لم يتجسد بعد التنسيق في الأنشطة بين الوكالات المنفذة والقطاعات الخاصة والمجتمع المحلي؛ وقد أدى عدم كفاية التنسيق على الصعيد الوطني إلى خفض فعالية الجهود المبذولة؛ إذ أن هناك عددا قليلا من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي لديها وكالة متخصصة تركز الاهتمام على إدارة المناطق الساحلية؛ ونتيجة لذلك، هناك اتجاه لزيادة التركيز على إدارة المناطق الساحلية من خلال استطلاع الخيارات اللازمة لتعزيز الوكالات القائمة والآليات المتعاونة

القائمة داخل الوكالات ذات الصلة، أو إقامة وحدات متخصصة تضطلع بمسؤولية رئيسية عن تنسيق إدارة المناطق الساحلية إلى جانب مهامها الأخرى؛

(ج) عدم كفاية القدرات على الصعيد الوطني من أجل التنفيذ - ولا يزال عدد الأفراد المدربين رسميا في مجال الموضوعات البيئية قليلا جدا في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية مما يجعل مشاركة الجماعات الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات محدودا؛ وهو نفس حال قدرة هذه الدول على تنفيذ العمل البيئي الأساسي؛

(د) عدم إدماج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في خطط التنمية الوطنية - رغم أن معظم الجهود المبذولة بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية تتسم بالابتكارية من الوجهة التقنية وحققت نجاحا في شتى الحالات، فإنها ما برحت تجرى على الصعيد المحلي الأمر الذي يجعلها معزولة عن صلب التخطيط الإنمائي الوطني؛ وفضلا عن ذلك، لم تجتذب هذه الجهود تمويلا كبيرا، مما جعل المبادرات في هذا المجال أقل فعالية مما كان يمكن أن تكون عليه؛

(هـ) عدم كفاية الموارد المالية الآتية من الميزانيات الوطنية والمجتمع الدولي - ما برحت الموارد المالية المتاحة للدول الجزرية الصغيرة النامية لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية غير كافية حتى اليوم؛ وقد بُذل الكثير من الجهد في إعداد المبادئ التوجيهية والخطط؛ بيد أن الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطط ما برحت جد ضئيلة؛ فعلى سبيل المثال وضعت ولاية "ياب" التابعة لولايات ميكرونيزيا الموحدة نظاما للإدارة المتكاملة اتسم بالحساسية بالنسبة لممارسات الإدارة التقليدية والتكنولوجيا الحديثة على حد سواء؛ واستُنفدت الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطة قبل تمام التنفيذ؛

(و) عدم توفر الأدوات الاقتصادية - يُنظر إلى الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في كثير من الأحيان على أنها برنامج بيئي وليس برنامجا للتنمية المستدامة؛ لذا كثيرا ما تتلقى تمويلا محدودا من الميزانيات الوطنية؛ وعلاوة على ذلك، ليس لدى كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية أدوات بيئية (على سبيل المثال، مؤشرات لإدماج الاعتبارات البيئية في التنمية الاقتصادية) لاتخاذ القرارات، التي يكون من شأنها تهيئة الفرصة للحكومات لتقدير التكلفة الحقيقية المترتبة على التدهور البيئي؛

(ز) عدم كفاية الوسائل العلمية والتكنولوجية اللازمة للتنفيذ - نظرا لعدم وجود الدراسات المتخصصة عن الجزر، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية كثيرا ما تستخدم تكنولوجيات غير ملائمة، مخصصة لمساحات كبيرة من الأراضي القارية، (على سبيل المثال، في معالجة مياه الفضلات)؛ إذ أن التكنولوجيا القائمة على أساس مفاهيم ومعايير تلائم البلدان الكبيرة لا تلائم بالضرورة للأسف احتياجات الجزر الصغيرة؛ حيث تتركز بعض الصناعات مثل السياحة وتجهيز الأسماك في المناطق الساحلية، ومن ثم تسهم في تلوث المنطقة الساحلية؛ ويمكن إلى حد كبير خفض كميات هذه الملوثات عند المنبع بتطبيق تكنولوجيات إنتاجية أنظف؛ بيد أنه من غير المتاح في كثير من الأحيان للدول الجزرية الصغيرة النامية الوصول إلى التكنولوجيا الملائمة.

خامسا - أولويات الإجراءات في المستقبل

ألف - الصعيدان الإقليمي والمحلي

١٢ - تتضمن أولويات الإجراءات في المستقبل:

(أ) خفض التلوث من الأنشطة البرية - إعداد خطط عمل وطنية وتنفيذها للحد من التلوث البحري الناتج عن الأنشطة البرية اتساقا مع أهداف برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية؛

(ب) تشجيع الإدارة المتكاملة للجزر - تشجيع الاستخدام المستدام للموارد من خلال الأخذ بالإدارة المتكاملة للجزر؛ فثمة حاجة لإنشاء وكالة أو سلطة أو وزارة رئيسية مع إعطائها السلطة اللازمة لكفالة اعتماد نهج متكامل في هذه العملية مع إشراك جميع الأطراف أصحاب المصلحة إشراكا تاما فيها حتى مرحلة التنفيذ؛

(ج) وضع إطار تنظيمي - وضع وتنفيذ تدابير تنظيمية ملائمة وآليات مؤسسية من أجل '١' خفض التلوث ومنعه ومراقبته ورصده؛ '٢' إدارة النفايات السامة والخطرة بطريقة آمنة وفعالة؛ '٣' إدارة النفايات الصلبة والسائلة؛ '٤' الإدارة الملائمة لمواقع التخلص من النفايات؛ '٥' الاستخراج المستدام للرمال والشعاب المرجانية؛ وينبغي أن تقوم الوسائل التنظيمية على أساس أفضل المعارف المتاحة، التي كثيرا ما تفتقدها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وينبغي لهذه الدول أيضا أن تحاول تحسين برامج جمع البيانات؛ وثمة حاجة أيضا لوضع نظم لتخزين البيانات واستعادتها وصون هذه النظم؛ وتدعو الحاجة أيضا إلى تحسين القدرات الوطنية وهو ما سيتطلب توفير التدريب التقني اللازم لجمع البيانات، ووضع النظم التنظيمية وإنفاذها؛

(د) شبكات الرصد - رصد ومراقبة الأرصدة السمكية في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية لكفالة إدارة الموارد البحرية الحية بصورة مستدامة؛ وينبغي أن تعمل هذه الدول على تعزيز شبكات الرصد التابعة لها على الصعيدين الإقليمي والمحلي على حد سواء؛

(هـ) التفاوض بشأن اتفاقات مصائد الأسماك - تطوير المؤسسات الإقليمية أو تعزيزها لتوفير المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل التفاوض بشأن إبرام اتفاقات مع شركات صيد الأسماك الأجنبية لزيادة الإيرادات من مصائد الأسماك في المنطقة إلى أقصى حد؛

(و) مراقبة استخراج الرمال والشعاب المرجانية - ما لم يتم إيجاد بدائل عن استخدام الرمال والشعاب المرجانية كمواد للبناء، ستواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية مشكلة مستمرة تتمثل في تآكل الشواطئ نتيجة لاستخراج الرمال؛ ومن ثم يجب إيجاد مواد بديلة وتشجيع الاستخدام الفعلي لها؛

(ز) تطوير الموارد البشرية - بناء قوى عاملة كافية تتمتع بمستوى المهارات اللازم لتحقيق الفعالية في الإدارة المتكاملة للجزر؛ وينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تقيّم احتياجاتها التدريبية وأن تضع برنامجا تدريبيا يشمل القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والحكومات؛ ولا ينبغي أن ينحصر التدريب في الخبراء التقنيين: إذ ينبغي أن يشمل المجتمعات المحلية، وعلى سبيل المثال الصيادين ومشغلي الفنادق السياحية، ومديري الصناعات القائمة في المناطق الساحلية والمزارعين؛

(ح) مد نطاق حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة وفقا للمادة ٧٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - تطوير وتعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على جمع البيانات الأساسية وتحليلها، والتفاوض بشأن مد نطاق منطقتها الاقتصادية الخالصة؛ وستنتهي فترة مد نطاق حدود المناطق الاقتصادية الخالصة في غضون أربع سنوات؛ وعندئذ ينبغي أن تكون جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية المهتمة قد تقدمت بمطالباتها عن مناطق محددة؛ وتحقيقا لهذا الغرض يلزم توفير البيانات عالية الجودة اللازمة لرسم خرائط قياس الأعماق البحرية والمناطق العشبية البحرية؛

(ي) تنمية المناطق الاقتصادية الخالصة - وضع سياسة من أجل التنمية المستدامة للمناطق الاقتصادية الخالصة واعتماد الوسائل الفعالة في هذا الشأن؛ فقد أدت المساحة الأرضية الصغيرة التي تقع عليها الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى بذل الجهود لمد نطاق أنشطتها إلى البحر (على سبيل المثال، استصلاح الأراضي، والسياحة البحرية، واستغلال المعادن والنفط)؛ وستُحدث هذه الخطط آثارا بالغة على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة والهشة القائمة في هذه الدول في حالة عدم تنفيذها بأقصى درجات الحذر وعلى أساس نهج منتظم.

باء - الصعيد الدولي

١٣ - تشمل الإجراءات التي ستُتخذ في المستقبل على الصعيد الدولي:

(أ) مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على '١' إبرام اتفاقات مؤسسية وإدارية جديدة و/أو تعزيز القائم منها لوضع خطط للإدارة المتكاملة للجزر وتنفيذ هذه الخطط؛ '٢' تعديل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية القائمة حاليا إلى إدارة متكاملة للجزر، بما يشمل تنفيذ مشاريع تجريبية؛ '٣' كفالة بناء القدرات اللازمة لتنفيذ الإدارة المتكاملة للجزر؛

(ب) تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على وضع خطط عمل وطنية وإقليمية وتنفيذ هذه الخطط بما يتسق مع أهداف برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية؛

(ج) تيسير نقل التكنولوجيا (على سبيل المثال، الإنتاج بوسائل أنظف) لخفض الملوثات عند المنبع، والوسائل الملائمة لمعالجة مياه المجارير؛ والنفايات الصناعية والفضلات الصلبة؛

(د) دعم وضع مبادئ توجيهية وتنفيذ مشاريع تجريبية لإدارة الموارد الساحلية داخل المجتمعات المحلية، فضلا عن توفير سبل عيش بديلة، على سبيل المثال، تربية المائيات والسياحة الإيكولوجية؛

(هـ) تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على '١' تقييم ورصد كمية المصيد وعملية تجهيز الأسماك وتسويقها بواسطة شركات صيد الأسماك الأجنبية والداخلية؛ '٢' وضع إطار قانوني للأنشطة المستدامة لمصائد الأسماك؛ '٣' وضع خطط وسياسات تنظيمية لتقييم الموارد الحية وغير الحية على حد سواء في المنطقة الاقتصادية الخالصة ورصد تلك الموارد واستغلالها؛

(و) مساعدة المؤسسات الإقليمية في تعزيز قدراتها على التفاوض بشأن إبرام اتفاقات تتصل باستخدام الموارد البحرية؛

(ز) وضع برامج لتوفير و/أو تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على جمع البيانات الضرورية وإعداد الوثائق اللازمة لمد نطاق منطقتها الاقتصادية الخالصة إلى ما وراء الحد الحالي الذي يمتد ٢٠٠ ميل؛

(ح) إعداد نسخ من الاتفاقيات المتصلة بالاستخدام المستدام للمناطق البحرية والساحلية تكون ميسرة لفهم القارئ العادي: وينبغي أن تُظهر هذه المواد '١' الصلات بين شتى الاتفاقات؛ '٢' الفوائد التي ستجنيها الدول الجزرية الصغيرة النامية والمسؤوليات التي ستضطلع بها.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/ مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

- - - - -